

نداء حقوقي

من اجل إيقاف غلاء الأسعار وارتفاع ارقام البطالة واتساع دائرة الفقر

في اليوم الدولي للقضاء على الفقر

إن المفيدرية السورية لمراكز وهيئات حقوق الانسان، تحيي اليوم الدولي للقضاء على الفقر، في 17 تشرين الأول من كل عام والذي أصدرته الجمعية العامة - الأمم المتحدة في جلستها العامة رقم 93 في 22121992 بالقرار 47196. وبهذه المناسبة، فإن الملايين من البشر. وفي العديد من بلدان العالم. على انتشار
وصلته الإنسانية من تقدم تقني وعلمي [] ومن قدرات على الإنتاج وعلى
تلبية حاجيات كل الناس — وللتعبير عن تضامنهم مع الفقراء عبر العالم وعن عزمهم على
محاربة الفقر واستئصال جذوره المتجسدة في العلاقات الدولية غير المتوازنة. وفي الاستغلال الاقتصادي الذي يسمح بمراكمة
الثروات
الخيالية من طرف الأغنياء وترك مئات الملايين من البشر فريسة للعطالة والفقر والجوع
والمرض والجهل ومختلف أشكال البؤس

ولم تساهم أهداف الألفية للتنمية في تراجع الفقر كما تم برمجة ذلك من الأمم المتحدة، بل إن الجهود المبذولة نتج عنها ازدياد
الفوارق بين مختلف البلدان وداخل كل بلد وبين المواطنين

وتشارك الحركة العالمية للدفاع عن حقوق الانسان بدورها في إحياء اليوم الدولي للقضاء على الفقر، هذا الوفاء الذي يشكل مصدرا
أساسيا لانتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية التي تقرها المواثيق الدولية لحقوق الانسان.

إن الالتزامات التي نتعهد بها كمناضلين من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، وبما يحقق التنمية الاجتماعية والسلام ويعود بالمنفعة على كوكب الأرض، تندرج تحت شعار: الكرامة للجميع في الممارسة العملية، المشعار الشامل لليوم الدولي للقضاء على الفقر للعام 2022 - 2023. إن كرامة الإنسان ليست حقا أصيلا وحسب، بل هي الأساس لكافة الحقوق الأساسية الأخرى، وإن: الكرامة ليست مفهوما مجردا: فهي حق إنساني لكل فرد على هذه الأرض. واليوم، يعاني عديد من الذين يعيشون الفقر المزمن من الحرمان من كرامتهم وغياب احترامها.

وإن الالتزام بالقضاء على الفقر وبحمائية الكوكب وبضمانات لتمتع جميع الناس في كل مكان بالسلام والازدهار، فإن جدول أعمال 2030 مرة أخرى يشير إلى الموعد المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومع ذلك، يظهر الواقع الحالي أن 1.3 مليار شخص لم يزلوا يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، ونصفهم تقريبا من الأطفال والشباب.

سنويا تتزايد التفاوتات في الفرص والمداخل تزييدا حادا وتتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وقضيتنا الفقر وغياب المساواة ليستا قضيتين حتميين، بل هما نتيجتين لقرارات مقصودة أو تقاعس عن العمل مما أضعف الفئات الأشد فقرا وتهميشا في مجتمعاتنا النامية وانتهك حقوقهم الأساسية. إن العنف المصامت والمتواصل للفقر والإقصاء الاجتماعي والتمييز الهيكلي وغياب التمكين، يعجز المحاصرين في براثن الفقر المدقع عن الهروب وينكر إنسانيتهم.

وسلطت جائحة كورونا الضوء على هذه الدينامية فكشف عن فجوات وإخفاقات نظام الحماية الاجتماعية فضلا عن غياب المساواة وأشكال مختلفة من التمييز التي تعمق الفقر وتديمه. فضلا عن ذلك، تشكل حالة الطوارئ المناخية عنفا جديدا ضد على الفقراء، حيث تثقل كواهل هذه المجتمعات بأعباء بسبب تكرار الكوارث الطبيعية والتدهور البيئي، مما يتسبب في تدمير منازلهم ومحاصيلهم وسبل عيشهم.

وتحل في هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لليوم العالمي للتغلب على الفقر المدقع والذكرى الثلاثين لليوم الدولي للقضاء على الفقر. ويقر فيه بالتضامن العالمي الأساسي والمسؤولية المشتركة التي نتحملها للقضاء على الفقر ومكافحة جميع أشكال التمييز.

في عالم يتسم بمستوى لم يسبق له مثيل من التنمية الاقتصادية والوسائل التكنولوجية والموارد المالية، لكن، لم يزل الملايين الذين يعيشون في فقر مدقع ويمثلون عارا أخلاقيا، والفقر ليس مسألة اقتصادية فحسب، بل هو ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل نقص كل من الدخل والقدرات الأساسية للعيش بكرامة.

ويعاني الأشخاص الذين يعيشون في الفقر مشاكل الحرمان المترابطة والمتعاضدة التي تمنعهم من إعمال حقوقهم وتديم فقرهم، بما فيها: ظروف العمل الخطيرة - وغياب الإسكان المأمون - وغياب الطعام المغذي - ووجود تفاوت في إتاحة الوصول إلى العدالة الاجتماعية.

وفي سورية، يعاني الملايين من السوريين من مشكلة الفقر، في اليوم العالمي لمحاربة الفقر نستحضر لدى المواطنين حقيقة الأوضاع المعيشية على امتداد السنوات العشر الماضية وحتى اللحظة الراهنة، والتي تميزت باتساع دائرة الفقر في بلادنا، وانخفاض مستوى المعيشة بدرجة غير مسبوقه، وذلك نتيجة لاحتكار معظم الثروة الوطنية في يد فئة قليلة متحكمة بمقدرات البلاد وطاقاتها الاقتصادية والإنتاجية، إضافة إلى انتشار الفساد والإفساد في معظم الأوساط والقطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى تفاقم أزمة الغلاء وارتفاع الأسعار بصورة غير مسيطر عليها، وأضحى لدى المجتمع السوري جيش هائل من الفقراء والمعطلين عن العمل، عداوة على كل ذلك، جريمة العقوبات الأمريكية والاوربية غير المشروعة والكارثية المفروضة على سورية، وتواكب ذلك مع تصاعد الأزمة الاقتصادية العامة التي لن تجد لها حلا لدى المسؤولين في المستقبل المنظور، إلا إذا قامت الحكومة السورية بعدد من الإجراءات التي يمكن لها أن تحد من حدة هذه الأزمة كخطوات أولى لمعالجة الوضع المأساوي الذي يعيشه المواطنون السوريون.

فبحسب الكثير من التقارير، ان كل اسرة سورية مؤلفة من خمسة اشخاص تحتاج الى ما يقارب الـ 1.5 مليون ليرة سورية، وهو الحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي لا يؤمن أكثر من مستوى الكفاف، فالزيادات التي طالت الأسعار في السوق الداخلية وانخفاض القوة الشرائية الحقيقية أدت فعليا إلى تآكل القيمة الحقيقية للرواتب والأجور، الأمر الذي يدل بوضوح تام على المعاناة غير المحدودة لذوي الدخل المحدود بصورة خاصة

وإن 70% من العاملين في الدولة لا تغطي أجورهم وسطي تكاليف الإنفاق على المواد الغذائية فقط، علما أن وسطي رواتب العاملين في الدولة وبعد زيادات الرواتب الأخيرة يعادل 150 ألف ليرة شهريا، و أن نسبة العائلات الواقعة تحت حد الفقر في سورية تبلغ 87% وفقا للأسعار الأساسية وموارد الدخل، و أن نسبة العائلات الواقعة تحت حد الجوع تبلغ 38%

من إجمالي العائلات الواقعة تحت خط الف قر، وذلك لعدة اعتبارات أهمها: عدد أفراد العائلة العاملين وأس عار المصرف المتغيرة وعوامل أخرى.

وان الكلفة المعيشية لأسرة مكونة من خمسة افراد ضمن الحدود الدنيا وفق الآتي: مادة الخبز. تختلف من أسرة لأخرى. وانخفضت حصة الشخص الواحد من أربع ربطات إلى ثلاث في الأسبوع، وانخفضت مخصصات الشخصين من ست ربطات في الأسبوع إلى خمس. وان سعر ربطة الخبز المباعه في الأفران الحكومية عبر البطاقة الذكية بـ 250 ليرة سورية، كما يبلغ سعرها لدى معتمدي الخبز بين 350 و 500 ليرة، ويحتاج الفرد من الخبز الى 7000-6000 ليرة سورية شهريا، وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أعلنت، في 3 من تموز 2022، إيقاف السماح للمخابز العامة ببيع كمية 3% من الخبز خارج البطاقة الذكية. وبقيت شكاوي المواطنين من استمرار مشكلة الازدحام على الأفران، وعدم كفاية مخصصات الخبز، إضافة إلى سوء نوعية الخبز المباع عبر المعتمدين، وبالرغم من طرح عشرات الآليات لبيع الخبز خلال العامين الأخيرين، ما تزال الحكومة السورية تفشل في إيجاد حل حقيقي لعلاج الأزمة، وسط تخبط في التصريحات الرسمية أمام مشهد الازدحام والطوابير وإغلاق أفران عديدة بسبب عدم توازن الطحين والمحروقات والكهرباء

إضافة إلى اشتراك الطاق

ة الكهربائية سواء توفرت ام تم تقنينها

ومياه الشرب والاستخدام اليومي للمياه سواء كانت متوفرة عدة ساعات في اليوم ام قطعت لعدة أيام.

والتصدمات والإنترنت

في حال توفيرهما مع مجيئ الكهرباء.

وتعبئة أسطوانة غاز مرة واحدة كل شهرين الى ثلاثة اشهر ،
ويضاف الى ذلك المصاريف على الخضار والفواكه والمواد البقالية. ويضاف الى ذلك الحصول على الفروج والمحوم مرة كل شهر واحيانا كل ستة اشهر او كل سنة ،
ومن ثم مصاريف العلاج والأدوية ،
التي تختلف حسب امراض الأشخاص
العابرة او الموسمية او الامراض الدائمة ،
ومصاريف الأطفال في المدارس ،
لتصل ،
الكلفة الكلية لتأمين المعيشة ضمن الحدود الدنيا للأسرة الواحدة خلال الشهر الواحد ما بين 800 الف ليرة الى 1,5 مليون ليرة السورية. وهذا مستثنى منه ايجار منزل للسكن .

وحذر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة من أن الوضع في سورية يذخر بالخطر، داعياً المجتمع الدولي للتحرك وتقديم الدعم الفوري وغير المشروط.

واشار البرنامج الى انه يواجه حالي احوالي 14 مليون شخص في سورية، انعداماً حاداً في الأمن الغذائي، ويوجد أكثر من مليونين آخرين معرضون لخطر الانزلاق إلى هاوية الجوع، وبعد أن أصبحت الوجبات الأساسية بمثابة رفاهية للملايين، أصبحت التغذية مشكلة خطيرة، و

ان نسبة 11,8% من السكان في سورية تعيش تحت خط الفقر الأدنى المرتبط بالاحتياجات الأساسية للمجتمع في حين أن نسبة 35,5% منهم يعيشون تحت خط الفقر الأعلى المرتبط بتأمين السكن، ومع عجز الحكومة السورية عن مواجهة آثار الارتفاع المتواصل لكلفة المعيشة نتيجة الزيادة الممنهجة

في أسعار المواد والخدمات الأساسية بالنسبة لعامة الناس. مثل : الطحين، السكر، الحليب ومشتقاته، الخضار والفواكه، والارز، المشاي، المناديل الورقية، الزيت النباتي، السمن النباتي، النقل، ماء الشرب، الكهرباء، الأدوية ومصاريف الطبابة والدراسة، والاسمنت. إضافة للعديد من السلع الاستهلاكية والمواد الصحية. وتزايد فوضى السوق المترافقة بتلاعب التجار بـأسعار عدد كبير من السلع والخدمات، الضرورية وغير الضرورية، إضافة إلى الآثار المباشرة على مختلف الأنشطة الصناعية والإنتاجية التي ترتبط بشكل مباشر بقوة وكساء وعيش المواطن اليومي.

ونتيجة الاحداث المأساوية منذ عام 2011 وما تعرضت له سورية من تدمير وتخريب لمختلف البنى التحتية، يمكن القول أن أكثر من ثلثي سكان سورية تتعرض للانتهاك المسافر لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي مقدمتها الحق في التنمية والحق في العمل والحق في الصحة والتعليم والسكن اللائق والعيش الكريم والبيئة السليمة. وتزداد هذه الانتهاكات حدة مع تفاقم مشكلة البطالة.

وتشير إحصاءات البطالة بين رسمية وغير رسمية إلى معدل بطالة يتراوح بين 15-30% من مجموع السكان. ومع تزايد أرقام حجم البطالة المخيفة في سورية والتي دفعت بالعديد من الشباب السوري وخاصة من حاملي الشهادات بالهجرة الى الخارج والبحث عن فرص للعيش الأفضل. مما أوضح أن سياسات الحكومة السورية فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والقرارات المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية بشكل عام، غير رشيدة، حيث انها لم تعمل هذه السياسات الاقتصادية على اتباع الخطوات الإصلاحية والضرورية والرشيدة في مكافحة الفساد وإهدار الموارد

الاقتصادية والمال العام ومحاربة البطالة، إنما تسببت في جمود الاقتصاد وتزايد معاناته من إعاقاته الذاتية والموضوعية، وبالتالي فشل مختلف سياسات الإصلاح الترتيبية وغير الممنهجة من قبل الحكومة السورية، الأمر الذي انعكس بشكل أساسي على تدهور الأوضاع المعيشية للمواطن السوري، ودفع شرائح أوسع من المجتمع السوري إلى مزيد من الفقر والتهميش، وكل ذلك كان يتم تحت شعارات: حماية المستهلك من غلاء الأسعار، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين السوريين، ومحاربة البطالة والفساد. وترافقت هذه المشاعر مع مختلف الدعايات والتصريحات الحكومية المتعلقة بتحسين الوضع الاقتصادي للمواطن السوري وعلى حياته ودخله الذي اصابه التراجع النسبي رغم الزيادات التي طرأت على الرواتب في السنوات السابقة، إن ما أقدمت عليه الحكومة السورية خطوة غير مبرمجة، ونتاجة عن سوء التخطيط المستمر في مؤسسات الدولة، والذي أدى إلى قرارات مرتجلة غير مبررة ناجمة عن تركيب الأخطاء فوق بعضها، للتوهم بالوصول إلى حل غالباً ما يكون إسعافياً وليس علاجياً، ولا يتمتع بأي صفة استراتيجية ولا حتى تكتيكية معقولة، إلى جانب غياب أية عدالة في توزيع الثروات الوطنية، فعدالة الفقر ساوت بين المواطنين.

إن استمرار العديد من المشاكل الاقتصادية وما تحمله من آثار سلبية على الحياة المعيشية للمواطنين، وضمن هذه الشروط السياسية الإقليمية والعالمية وما يعانيه الوطن السوري من جراء العقوبات غير المشروعة المعلنة وغير المعلنة، إن كل ذلك يؤثر سلباً في إضعاف إرادة المواطن السوري، وإبداعاته، وازدياد تهيمشه وبالتالي إفقاره، وإننا في المفيدالية السورية لمراكز وهيئات حقوق الإنسان بهذه المناسبة نؤكد على ما يلي:

1. احترام الحق الإنساني والدستوري في العمل بالنسبة لعموم المواطنين والمواطنات وفي مقدمتهم حاملي الشهادات مع الإقرار القانوني للتعويض عن البطالة.

2. احترام كرامة المواطن تبدأ من تأمين العمل له، بما يحقق له الأمان من الفقر والعوز اللذان يشكلان انتهاكاً لكرامته وشعوره بنوال حقه من الثروة الوطنية أسوة بغيره من المواطنين.

3. العمل على محاصرة ظاهرة الفساد المستشرية، في معظم مؤسسات الدولة وفي القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومعاقبة الفاسدين فيها.

4. وقف كافة عمليات النهب المنظم، والمهدد غير المسؤول للثروة الوطنية.

5. وضع حد لغلاء المواد والخدمات الأساسية، والعمل على ضبط الأسعار لكافة السلع المستهلكة في السوق الداخلية، مع جبر الأضرار الناتجة عن ظاهرة الزيادات في الأسعار التي عرفتتها بلادنا في الفترة الأخيرة، مما يستوجب الزيادة في الأجور والمعاشات وفقاً لارتفاع كلفة المعيشة، وتخفيض الضرائب أو إعاناتها بالنسبة للمداخيل الصغرى والمتوسطة.

6. رفع مستوى المعيشة والمقدرة الشرائية للمواطنين من خلال تحقيق التوازن بين الأسعار والدخل الفردي لكافة المواطنين.

7. تحسين دخل الفرد السوري بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار، ومكافحة الفقر والفساد والمحافظة على المال العام الذي أصبح نهبا من قبل المفسدين في مختلف المؤسسات الحكومية، ووقف هدر موارد الدولة، والاعتماد على سياسات بديلة تسمح بعدالة التوزيع وتكافؤ الفرص وإدارة الموارد بشكل أرشد، وتوسيع حق المشاركة والمراقبة من قبل المؤسسات الحقوقية وغير الحكومية والمدنية السورية.

8. المطالبة باحترام حقوق العمال في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، وتوفير شروط الحياة الكريمة بالنسبة لعموم المواطنين مما يستوجب توفير الشروط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساس.

9. إطلاق حملة وطنية للتوعية بأسباب الفقر وبأهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وآليات حمايتها والنهوض بها والتفكير الجماعي في أنجع الآليات النضالية للدفاع عنها، وكنا قد دعونا في عام 2007 من أجل التأسيس لـ "الشبكة الوطنية للتضامن الاجتماعي" تضم مجمل الهيئات المدنية والحقوقية السورية والشخصيات السورية المهمة بالدفاع عن هذه الحقوق.

دمشق 17102022

المنظمات والهيئات المعنية في الدفاع عن حقوق الانسان في سورية، الموقعة:

1. المفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان (وتضم 92 منظمة ومركز وهيئة بداخل سورية)
2. منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية-روانكة
3. المنظمة الكردية لحقوق الانسان في سورية (DAD).
4. لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سورية (ل.د.ح).
5. المنظمة العربية لحقوق الانسان في سورية
6. اللجنة الكردية لحقوق الانسان في سوريا (الراصد).
7. منظمة حقوق الانسان في سورية - ماف
8. المنظمة الوطنية لحقوق الانسان في سورية
9. التحالف النسوي السوري لتفيل قرار مجلس الامن رقم 1325 في سورية (تقوده 29 امرأة، ويضم 87 هيئة حقوقية ومدافعة عن حقوق المرأة).
10. الشبكة الوطنية السورية للسلم الأهلي والامان المجتمعي
11. شبكة الدفاع عن المرأة في سورية (تضم 57 هيئة نسوية سورية و60 شخصية نسائية مستقلة سورية)
12. المركز السوري للديمقراطية وحقوق التنمية
13. التحالف السوري لمناهضة عقوبة الإعدام (SCODP)
14. المنبر السوري للمنظمات غير الحكومية (SPNGO)
15. المركز السوري لرعاية المحقوق النقابية والعمالية
16. المؤسسة الوطنية لدعم المحاكمات العادلة في سورية
17. مركز عدل لحقوق الانسان
18. المركز السوري للدفاع عن حقوق الانسان
19. المركز السوري لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب
20. مركز أحمد بونجق لدعم الحريات وحقوق الانسان
21. منظمة كسكائي للحماية البيئية
22. اللجنة الوطنية لدعم المدافعين عن حقوق الانسان في سورية
23. رابطة المرأة السورية للدراسات والتدريب على حقوق الانسان
24. التجمع النسوي للسلم والديمقراطية في سورية
25. جمعية النهوض بالمشاركة المجتمعية في سورية
26. جمعية الأرض الخضراء للحقوق البيئية
27. المؤسسة السورية لرعاية حقوق المارامل والأيتام
28. التجمع الوطني لحقوق المرأة والمطفل.
29. التنسيق الوطنية للدفاع عن المفقودين في سورية
30. مركز شهباء للإعلام الرقمي
31. مؤسسة سوريون ضد التمييز الديني
32. المنظمة الشعبية لمساندة الاعمار في سورية
33. سوريون من اجل الديمقراطية
34. رابطة حرية المرأة في سورية
35. مركز بالميرا لحماية الحريات والديمقراطية في سورية
36. اللجنة السورية للعدالة الانتقالية وانصاف الضحايا
37. المعهد الديمقراطي للتوعية بحقوق المرأة في سورية
38. المؤسسة النسائية السورية للعدالة الانتقالية
39. مؤسسة الشام لدعم قضايا الاعمار
40. مركز الأبحاث وحماية حقوق المرأة في سوريا
41. رابطة الحقوقيين السوريين من اجل العدالة الانتقالية وسيادة القانون
42. الرابطة السورية للدفاع عن حقوق العمال
43. مركز الجمهوروية للدراسات وحقوق الانسان
44. رابطة الشام للصحفيين الاحرار
45. المعهد السوري للتنمية والديمقراطية

46. الرابطة السورية للحرية والإنصاف
47. المركز السوري للترقية على حقوق الإنسان
48. مركز ايبل لدراسات العدالة الانتقالية والديمقراطية في سورية
49. المركز السوري للدفاع عن حقوق الإنسان
50. المؤسسة السورية لحماية حق الحياة
51. الرابطة الوطنية للتضامن مع السجناء السياسيين في سورية.
52. المؤسسة النسوية لرعاية ودعم المجتمع المدني في سورية
53. المركز الوطني لدعم التنمية ومؤسسات المجتمع المدني السورية
54. سوريون يدا بيد
55. جمعية ناربينا للطفولة والشباب
56. المركز السوري لحقوق السكن
57. المركز السوري لأبحاث ودراسات قضايا الهجرة والملاجئ (Sersia)
58. المنظمة السورية للتنمية السياسية والمجتمعية.
59. جمعية الاعلاميات السوريات
60. مؤسسة زنوبيا للتنمية
61. مؤسسة الصحافة الالكترونية في سورية
62. شبكة أضافيا للعدالة
63. الجمعية الديمقراطية لحقوق النساء في سورية
64. المؤسسة السورية للاستشارات والتدريب على حقوق الانسان
65. جمعية ايبل للإعلاميين السوريين المأحرار
66. جمعية التضامن لدعم السلام والتسامح في سورية
67. المؤسسة السورية للتنمية الديمقراطية والسياسية وحقوق الانسان.
68. المنتدى السوري للحقيقة والإنصاف
69. المركز السوري للعدالة الانتقالية وتمكين الديمقراطية
70. المركز الوطني لدراسات التسامح ومناهضة العنف في سورية
71. المركز الكردي السوري للتوثيق
72. المركز السوري للديمقراطية وحقوق الانسان
73. منظمة صحفيون بلا صحف
74. اللجنة السورية لحقوق البيئية
75. المركز السوري لاستقلال القضاء
76. المؤسسة السورية لتنمية المشاركة المجتمعية
77. المركز السوري للعدالة الانتقالية (مسعى)
78. المركز السوري لحقوق الاقصادية والاجتماعية
79. مركز أوغاريت للتدريب وحقوق الانسان
80. اللجنة العربية للدفاع عن حرية الرأي والتعبير
81. المركز السوري لمراقبة الانتخابات
82. منظمة تمكين المرأة في سورية
83. المؤسسة السورية لتمكين المرأة (SWEF)
84. الجمعية الوطنية لتأهيل المرأة السورية.
85. المركز السوري للسلام وحقوق الانسان.
86. مركز بالميرا لمناهضة التمييز بحق الاقلييات في سورية
87. المؤسسة السورية للتنمية الديمقراطية والمدنية
88. الجمعية السورية لتنمية المجتمع المدني.
89. مركز عدالة لتنمية المجتمع المدني في سورية.
90. المنظمة السورية للتنمية الشبابية والتمكين المجتمعي
91. اللجنة السورية لمراقبة حقوق الانسان.

92. المنظمة الشبابية للمواطنة والسلام في سوريا.

الهيئة الادارية للفيدرالية السورية لحقوق الانسان